دور السياسات الثقافية في تعزيز عمل المؤسسة الجزائرية
دراسة وصفية تحليلية للمؤسسات الثقافية

The role of cultural policies in enhancing the work of the Algerian institution ; A descriptive and analytical study of cultural institutions

علواني عومار [1] [*]، أنس عرعار [2]

[1] مخبر المجتمع والأسرة جامعة باتنة1 (الجزائر)، omar.allouani@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة1 (الجزائر)، arrar-annes@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2024/05/12؛ **تاريخ القبول**: 2024/09/28؛ **تاريخ النشر**: 2024/10/25

ملخص: تعتبر السياسات الثقافية عبارة عن جملة من الآليات والإجراءات والتوجيهات التي تتخذها الحكومات أو المؤسسات لدعم وتعزيز النواحي الثقافية في مجتمع ما، خاصة من خلال دعم الفن والثقافة والمجتمع بكل ما فيه، وترتبط ارتباط وثيق بالمؤسسات الثقافية، وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة التحليلية التي تهدف إلى دراسة السياسات الثقافية في المؤسسة الجزائرية الثقافية بصفة خاصة، من خلال تحليل بعض الدراسات في الموضوع والربط بالواقع المعاش.

الكلمات المفتاحية: السياسات الثقافية، المؤسسة، المؤسسة الثقافية.

Abstract: Cultural policies are considered a set of mechanisms, procedures, and directives taken by governments or institutions to support and enhance the cultural aspects of a society, especially by supporting art, culture, and society with everything in it. They are closely linked to cultural institutions, and here the importance of this analytical study, which aims to study Cultural policies in the Algerian cultural institution in particular, from By analyzing some studies on the subject and linking it to the lived reality.

Keywords cultural policies, institution, cultural institution.

[*] المؤلف المرسل .

مقدمة:

تعد السياسات الثقافية بمثابة مجموعة من الجهود التي تقوم بها المؤسسات أو الهيئات الثقافية كوزارة الثقافة لتحديد توجهات وأولويات مؤسسات الثقافة، وترتبط بتوجيه المجهودات والنشاطات لصالح تحقيق هوية مجتمع ما من خلال ترسيخ قيمه ووعاداته وتقاليده و لغته وثقافته بصورة كلية.

وتكمن العلاقة بين السياسات الثقافية والمؤسسة الثقافية في أن السياسة الثقافية تحدد الإجراءات الواجب القيام بها في المؤسسة الثقافية من خلال نشاطتها التي تعزز من خلالها الهوية والثقافة النابعة من المجتمع، ومن هنا نتساءل:

ما هو دور السياسات الثقافية في تعزيز عمل المؤسسة الثقافية الجزائرية ؟

أهميـــــة الدراســـــة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

*ضرورة إبراز دور السياسات الثقافية في المؤسسة الثقافية

*ضرورة إبراز العلاقة التبادلية بين السياسة الثقافية والمؤسسة الثقافية.

*أهمية التحسيس بأهمية المؤسسة الثقافية وسياساتها في تعزيز قيم وهوية المجتمع.

*ضرورة تقديم دراسة في السياسات الثقافية وفق تحليلات علم الاجتماع الثقافي بعيدا عن تحليلات السياسات الثقافية ذات الصبغة القانونية البحتة.

أهـــــداف الدراســـــة:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي نذكر منها :

*التعرف على دور السياسات الثقافية في تحديد نشاطات المؤسسة الثقافية

*التعرف على كيفية تأثير السياسات الثقافية في المؤسسة الثقافية.

*التعرف على الإجراءات المتخذة لتحقيق السياسات الثقافية في المؤسسة الثقافية.

*إبراز دور السياسات الثقافية في تعزيز عمل المؤسسة الثقافية لتحقيق وترسيخ هوية المجتمع المحلي.

المنهـــــج المستخـــــدم:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة وتحليل الموضوع المبحوث حيث أن الدراسات الثقافية تعتمد بصورة أساسية على الوصف والتحليل، فتحليل دور السياسات الثقافية في تحقيق عمل المؤسسة الثقافية يحتاج للوصف والتحليل بصورة أساسية.

1.مفاهيم الدراســـــة:

تتمثل مفاهيم هذه الدراسة في: الثقافة، المؤسسة الثقافية، السياسات الثقافية، والمؤسسة الثقافية.

1_1_الثقافـــة: تعرف الثقافة بعدة تعريفات منها:

الثقافة حسب التعريف الشامل لإدوارد تايلور:" هي هذا الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع." (السعيداني، 2007، صفحة 36)

فالثقافة تشمل كل من العادات والتقاليد والأعراف وكل القدرات والممتلكات التي يمتلكها الإنسان بصفته عضو في المجتمع.

"إن الثقافة بالنسبة إلى تايلور، تعبر عن كلية حياة الإنسان الاجتماعية، وتتميز ببعدها الجماعي والثقافة وأخيرا مكتسبة ولا تتأتى إذا من الوراثة البيولوجية على أنها ولئن كانت مكتسبة فإن أصولها وخاصيتها لاواعيين إلى حد بعيد." (السعيداني، 2007، صفحة 36)

وهنا ندرك أن الثقافة فيها جملة من الخصائص والسمات وهي:

*أنها مكتسبة عن طريق العيش في مجتمع ما.

*أنها نابعة من المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان.

*أنها تختلف من مجتمع إلى أخر،

* أنها مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد.

* أنها تشتمل على عدة مكونات منها: العادات والتقاليد والأعراف والقيم، والآداب السلوكية التي يكتسبها الإنسان باعتباره فرد في مجتمع ما...

1_2_ السياسة الثقافية:

تعرف بعدة تعريفات منها:

"تبلور مفهوم السياسة الثقافية نتيجة مباشرة للأحداث التي ميزت القرن 20م، حيث شهد تحولات مختلفة في شتى مناحي الحياة، بحيث امتدت آثارها إلى المجال الثقافي وانعكست بوضوح على السياسة الثقافية فكرا وممارسة، مما أدى إلى التفكير في وضع معايير جديدة للممارسة الثقافية بالتخطيط والتنظيم الكامل، للوفاء بالمطالب الثقافية للمجتمعات مثلها مثل غيرها من الخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتعد اليونيسكو أبرز المستخدمين لتعبير السياسة الثقافية، ذلك أنها كانت حريصة على إيضاح المفهوم دون الدخول في متاهة تضارب التعريفات، وركزت في استخدامها على دعوة الدول للأخذ بمنهج تخطيطي تنموي، يلبي الاحتياجات الثقافية عبر الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والمادية التي يمتلكها أي مجتمع مع الاستفادة من الخبرات الإنسانية في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ولعل من الضروري التأكيد على ارتباط مفهوم السياسة الثقافية بتدخل الدولة المباشر في النشاط الثقافي باعتباره أحد مجالات السياسات العامة." (لوصيف، دت، صفحة 60)

فالسياسة الثقافية ظهرت في القرن 20م من أجل تلبية الحاجيات الضرورية للمجتمع، والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والثقافية.

*السياسة الثقافية تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكيات.. الموجودة في المجتمع وتنظم وتقدم بطريقة معينة.

*السياسة الثقافية تهدف إلى تدعيم ثقافة المجتمع وتعزيزها لدى الأفراد.

*الثقافة السياسية متغيرة ومختلفة من مجتمع لأخر، لأنها تختلف وفق الثقافة ووفق السياسة الموجودة في الدولة، وهذا يعود بالأساس لطبيعة المجتمعات فلكل مجتمع ثقافته وسياسته الخاصة.

1_3_ المؤسســـــة: تعرف بعدة تعريفات منها أنها:

تعرف المؤسسة بأنها:" وحدة إنتاجية أو تنظيم يألف بين عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلعة أو خدمة، ويتمتع بالاستقرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله، ويظهر هذا الاستقرار في تحمل المشروع للربح والخسارة الناتجين عن هذا النشاط" (وآخرون، 1995، صفحة 545)

فالمؤسسة هي جملة من الوسائل التي تتكون من عناصر مادية ومعنوية تقوم من أجل تحقيق جملة من الأهداف.

وتعرف أيضا بأنها:" المؤسسة هي وحدة إنتاجية و مركز توجيه عوائد الإنتاج ، إذن يمكن اعتبارها كوحدة اجتماعية تتخذ فها مجموعة من القرارات من أجل اقتحام أكبر عدد من الأسواق ، وكذلك لتحقيق مجمل أهدافها" (عرباجي، 1998، صفحة 11/10)

ومنه المؤسسة حسب هذه الدراسة هي وحدة إنتاجية الهدف منها المحافظة على الثقافة وتعزيزها في المجتمع.

1_4_المؤسسة الثقافية:

تعرف المؤسسة الثقافية بأنها:" مجموعة مترابطة من التقاليد الاجتماعية على قدر كبير من الثبات وهي نمط سلوكي متكامل ومركب مستتر، يمكن عن طريقه إشباع الرغبات أو الحاجات الاجتماعية الأساسية . أما هيرسكوفيتس فيقول إن كل الثقافات هي مؤسسات تمثل استجابات Herskovits Jean Melville منمطة، يرضى عنها المجتمع، لمتطلبات المعيشة ويتصف مفهوم المؤسسة بنوع من الصرامة الذي يفصل بينها وبين العادة الاجتماعية أو التقاليد بصفة عامة ، وهي تتمتع بقبول جماعي كجزء ثابت من التنظيم الاجتماعي ومن ثم تلعب دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية" (عدة، 2019/2018، صفحة 55)

وبالتالي فالمؤسسة الثقافية هي مجموعة من الروابط النابعة من الثقافة والتقاليد والعادات والقيم الموجودة اجتماعيا، وهي هيكل تنظيمي يحقق وتعزز ثقافة المجتمع.

2_أشكال السياسات الثقافية:

"تتنوع أشكال السياسات الثقافية من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، علما أن السياسات الثقافية مرهونة بفهم السياق الاجتماعي التاريخي الذي تنمو فيه. وقبل التطرق إلى أشكال السياسات الثقافية نذكر ببعض الأهداف التي يسعى واضعو السياسات الثقافية إلى تحقيقها. تنطلق بعض السياسات الثقافية من هاجس الانتشار الثقافي، والهدف الرئيس لهذا النموذج هو وضع الشروط المناسبة للإبداع الثقافي ونشره وتواصله بحيث يدعم الهوية الثقافية القومية. بينما يسعى البعض الآخر إلى التأكيد على الجانب العملي للثقافة وذلك بالسعي إلى توفير الظروف اللازمة لتحقيق المزيد من الديمقراطية في الحياة الثقافية من خلال تمكين الناس من المشاركة في الإنتاج الثقافي.كما يسعى إلى تحسين الفعالية لدى كل الفاعلين في الحياة الثقافية." (بركوح، 2011، صفحة 156)

وعليه فالسياسات الثقافية متنوعة وتختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لآخرة، وهذا تبعا لطبيعة المجتمع وثقافته وتاريخه، وتهدف السياسات الثقافية لتحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق الانتشار الثقافي لثقافة المجتمع.

"أما البعض الآخر فيركز على الجانب التجاري للثقافة وينطلق هذا النموذج مباشرة من التزام بعض المجتمعات بتحقيق مستوى أعلى من التحرر الاقتصادي في قطاع الفنون، وهو نموذج يعكس فكرة أن المنتج الفني لا يختلف عن أي منتج آخر، وأن قيمته تقاس بمدى نجاح المنتج في السوق. والواقع أن أنه لا يمكن فهم السياسة الثقافية ألي بلد بمعزل عن تاريخه، فالسياسة الثقافية تندرج ضمن التجربة التاريخية للبلد. هذا وتتنوع السياسات الثقافية بتعدد أشكال تدخل الدولة. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض نماذج تدخل الدولة في الشأن الثقافي." (بركوح، 2011، صفحة 156)

فالنموذج المتعلق بالسياسات الثقافية يرتبط بصورة مباشرة بالهدف منها فإما أن يكون نشر الثقافة المحلية للمجتمع وتعزيزها لدى أفراد المجتمع، بما يحقق اللحمة والانتماء للمجتمع والوطن، وإما أن يكون هدف تنموي اقتصادي يحقق من خلاله القائمين على هذه السياسات تنمية على المستوى المحلي المجتمعي والوطني،

ومنه فأشكال السياسات الثقافية تكون عديدة لأنها:

*نابعة من كل مجتمع وبالتالي يكون لدينا عدة سياسات ثقافية باختلاف الثقافة والسياسة.

*نابعة من الأهداف التي تسطرها كل سياسة سواء كانت مادية أو ثقافية لترسيخ الثقافة.

3_آليات تنفيذ وتفعيل السياسة الثقافية:

هناك جملة من الآليات المعتمدة في تحقيق السياسة الثقافية وهي:

"تحقيق ديمقراطية الثقافة: إن تحقيق ديمقراطية الثقافة هدفا أساسيا من أهداف السياسة الثقافية وفي نفس الوقت آلية من آليات تحقيق السياسة الثقافية الجديدة، أي هدف ووسيلة في ذات الوقت." (غازي، 2011، صفحة 26)

لأن تحقيق ديموقراطية الثقافة أساسي لتحقيق أهداف السياسة الثقافية فالديمقراطية تحوي عدة عناصر منها العدالة وحماية الحريات والإبداع.

"*التكامل بين مؤسسات الدولة العاملة في مجال الثقافة: من منطلق أن مهمة تثقيف المجتمع لا تقع على وزارة الثقافة فقط، بل هي مسئولية تضامنية بين سائر الوزارات وبخاصة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والآثار، والأوقاف، والسياحة، والقوى العاملة، والتضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للشباب، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، والمجلس القومي للأسرة والسكان، وغيرها، حيث تفرض التحديات الراهنة على هذه المؤسسات العمل معا أكثر من أي وقت مضى، والعمل معا يعني تجميع الطاقات وتبادل الخبرات والمعلومات ووضع الرؤى والخطط المشتركة." (غازي، 2011، صفحة 27)

التكامل بين مؤسسات المجتمع ككل من أجل تحقيق السياسات الثقافية لأن العديد من المؤسسات تدخل في هذا الإطار فالثقافة مرتبطة بكل أفراد ومؤسسات المجتمع والعمل لابد أن يكون جماعيا.

4_طبيعة السياسات الثقافية في الجزائر:

" وفي الجزائر وبالرغم من النتائج التي حققتها السياسة الثقافية منذ الاستقلال في بعض المجالات إلا أن العديد من السلبيات تجعل هذا النموذج لا يحقق الفعالية لأنه يتوقف على توفر الريع الذي يغطي على النقائص الموجودة وخاصة على فشل المسؤولين مركزيا ومحليا، وهو الغطاء المادي الذي يزول بمجرد تراجع أسعار البترول أين يبدأ الحديث عن تفعيل البعد الاقتصادي للثقافة) الذي كان مغيبا بسبب توفر الريع(وترشيد النفقات وغيرها من المصطلحات التي يستخدمها البيروقراطيين الذين يفشلون في خلق نموذج يتماش ى مع ثقافتنا ومجتمعنا وإمكانياتنا وديناميكية البيئة التي نعيش فيها، ليصبح المجتمع هو الخاسر الأكبر نتيجة غياب مشروع ثقافي يتجاوز فشل المسؤولين أو المشرفين على تنفيذ السياسة الثقافية في الخروج من غطاء سياسة الريع، حيث يصبح القطاع الثقافي

أحد المعنيين بالتقشف من خلال تراجع الاعتمادات المخصصة له في قوانين إملائية، أما المشرفين على تجسيد السياسة الثقافية مركزيا ومحليا سيحافظون على مناصبهم وامتيازاتهم ألن التقشف أو الترشيد سيتوجه إلى تكلفة النشاطات الثقافية الموجهة لأفراد المجتمع وليس لوظائفهم الدائمة في قطاع الوظيفة العمومية الذي ينتمي إليه أغلب المنظمات الثقافية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للسياسة الثقافية انطلاقا من الاستثمار فيما هو متوفر من الإمكانيات." (راسو، 2023، صفحة 189)

ومنه فالسياسة الثقافية في الجزائر منذ الاستقلال وهي تعمل على تكريس الثقافة ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة والتطور للمجتمع.

" إن عملية الاستثمار في الثقافة لها بعدين: اقتصادي يهدف إلى تحقيق العائد المالي، بما يحقق الربح ويصنع التنمية " ، وبناءا عليه، فإن الاستثمار يهتم بإدارة ثروة المستثمر التي تشمل كل من الدخل الحالي بالإضافة إلى القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل" ، وبعد حضاري يهدف إلى المحافظة على التراث الثقافي من خلال ما يحمله المنتج الثقافي من خصوصية يدعم بها معالم الهوية الوطنية، ويخفف من حدة الصراعات القائمة في ظل تجليات العولمة." (عدة، 2019/2018، صفحة 171)

فالهدف من السياسة الثقافية هو تحقيق بعد اقتصادي تنموي لتحقيق تطور المجتمع، وتحقيق بعد حضاري من خلال تكريس ثقافة المجتمع وتاريخه.

5_ عمل المؤسسة الثقافية :

تعمل المؤسسة الثقافية على تعزيز ودعم نشر الثقافة وذلك من خلال جملة من البرامج و النشاطات ومن بين نشاطاتها وبرامجها ما يلي:

*" البرامج الأدبية: وتتضمن الشعر، والقصة والرواية والنقد الأدبي.

*البرامج العلمية: وتتضمن الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا وتبسيطها.

*برامج المعارف العامة: وتتضمن العلوم الإنسانية (علم الاجتماع، نفس، فلسفة، تاريخ دين ، اقتصاد، صحة)،

*البرامج الفنية: وتتضمن المسرح، السينما، الموسيقى، الباليه، فنون تشكيلية." (منصر، 2021، صفحة 221)

ومنه فالنشاطات الثقافية في المؤسسة الثقافية الهدف منها إيصال وترسيخ ثقافة وقيم المجتمع ونلخص هذه النشاطات في المخطط التالي:

الشكل رقم 1: مخطط يلخص النشاطات والبرامج الخاصة بالمؤسسة الثقافية

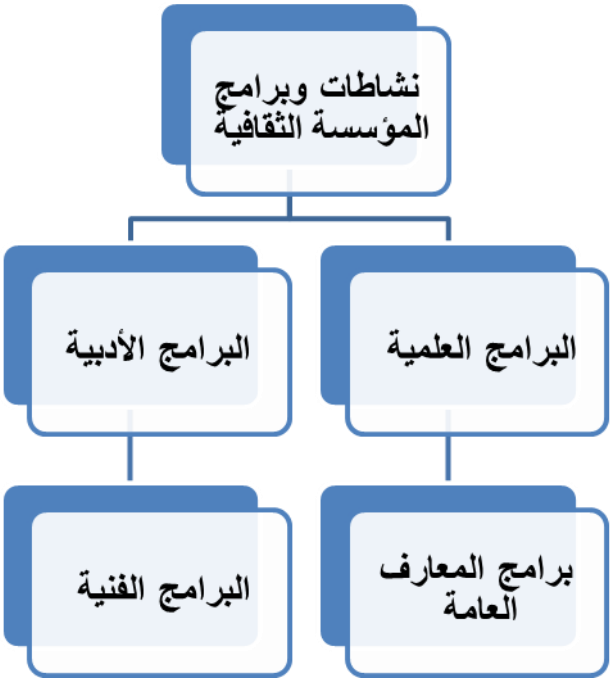

المصدر: إعداد الباحثان

والهدف من كل هذه البرامج هو تعزيز الثقافة وتدعيمها وربط الأفراد بمجتمعاتهم وتحقيق انتماءهم الاجتماعي والتاريخي للوطن والمجتمع.

5_ دور السياسة الثقافية في تعزيز عمل المؤسسة الثقافية:

تلعب السياسة الثقافية دورا فعالا وبارزا في تعزيز عمل المؤسسة الثقافية ونلخص هذا الدور في جملة الاضاءات التالية:

" إن الأنشطة الثقافية هي جزء من السلوك البشري المميز للإنسان، فبتطور الإنسان وتطور عقله وتعقيده؛ ونظرا لاختلاف الإنسان عن بقية الكائنات الأخرى والتي تتمثل احتياجاتهم في الاحتياجات الأساسية (الفسيولوجية)، أصبح للإنسان هرم احتياجات أكثر تعقيدا عن باقي الكائنات الحية، يمتاز بأنه دائم التطور، وفي حالة سد بعض الاحتياجات فالطبيعة البشرية تؤدي إلى ظهور احتياجات أكثر تعقيدا وهو ما عبر عنه بوضوح ما يسمى بتسلسل ماسلو الهرمي للاحتياجات." (فازولا، 2000، صفحة 09)

فالثقافة تعد من الحاجات الأساسية للإنسان على اعتبار أنه كائن اجتماعي بطبعه يعيش في مجتمع يؤثر ويتأثر به وما يكفل كل هذا هو وجود مؤسسات ثقافية تدعم هذه الثقافات ولكي تحقق المؤسسة الثقافية عملها تحتاج إلى سياسات تحدد لها الإجراءات المعمول بها من أجل تحقيق هذا الهدف وهنا يبرز الدور الأول للسياسات الثقافية وهو العمل على تحديد إجراءات الأعمال الثقافية وتسهيلها بما بدعم عمل المؤسسة الثقافية ويحقق وصول الثقافة المجتمعية للأفراد،

" الثقافة تشمل كل الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في هذا العصر وفي العصور الماضية. ومن الصعب تخيل عدم وجودها في مجتمع، فعدم وجودها يعني عدم وجود كل ما طوره الإنسان وابتكره واخترعه، وفقدان كل ما نعيشه من تقدم علمي وتكنولوجي وفني ونظام اجتماعي بل أن عدم وجود الثقافة يعني عدم وجود المجتمع." (فازولا، 2000، صفحة 10)

الدور الثاني للسياسات الثقافية في تعزيز عمل المؤسسة الثقافية يتمثل في أن من أعمال المؤسسة الثقافية هو ربط الفرد بمجتمعه من خلال نفس النمط الثقافي والتاريخي الموجود في المجتمع وجعله يكتسب معارف حولها كإقامة مهرجانات أو مسارح حول اللباس التقليدي أو حول الثورة التحريرية الجزائرية ومن يقدم الدعم المادي والتنظيمي وتسهيل الإجراءات والتصاريح للقيام بذلك هي السياسات الثقافية وبالتالي في تساهم في عمل المؤسسة الثقافية المتمثل في ربط الفرد بثقافته وحضارته وتاريخه وتحقيق انتماءه للمجتمع

ويمكن أن نلخص دور السياسات الثقافية في تحقيق عمل المؤسسة الثقافية في النقاط التالية:

أن السياسة الثقافية تسهم في تعزيز الثقافة المحلية من خلال تنظيم جدول أعمال المؤسسة الثقافية وتقديم الإجراءات والدعم اللازم.
أن السياسة الثقافية تدعم الإبداع والفنون وتحرص على تقديمها للمجتمع وتقديم الدعم المادي والمعنوي لتشجيع تلك الفنون لأن الفن جزء من الثقافة.
أن السياسة الثقافية تسهم في جعل المؤسسات الثقافية متاحة للجمهور وتسهم في خلق همزة وصل بين الجمهور وهذه المؤسسات بما يخدم الثقافة بكل مكوناتها.
أن السياسة الثقافية تسهم في تشجيع التنوع الثقافي واحترام ثقافة المجتمع الذي ننتمي له واحترام ثقافة باقي المجتمعات من خلال تقديم تصريح بقيام تظاهرات ثقافية تجمع العديد من الدول والثقافات.
أن السياسة الثقافية تعمل على تقديم الدعم الكافي للمؤسسة الثقافية من أجل ترسيخ الهوية الوطنية لأن الثقافة أحد مكونات الهوية.
أن السياسة الثقافية تعزز تلاقي الثقافات وانتشار الثقافة المحلية والترويج لها في كل ربوع العالم من خلال تنظيم التظاهرات الدولية في إطار المؤسسة الثقافية.

خاتمـــــــة :

ختاما نصل إلى أن السياسة الثقافية هي جملة الإجراءات والتوجيهات التي تتخذها الحكومات والمؤسسات المعنية بالشأن الثقافي من أجل دعم وتنظيم المؤسسات الثقافية وعملها.

والسياسات الثقافية تلعب دورا فعالا وبارزا في تحقيق عمل المؤسسة الثقافية ،إذ أن دورها يتمثل في:

*تنظيم النشاطات الثقافية وتعزيز دورها الاجتماعي.
*تدعيم المؤسسات الثقافية بما ينقصها من مواد ومعلومات.
*وضع سياسات تشجع على حماية التنوع الثقافي ودعم الفنون والإبداع.
*العمل على تكريس هوية المجتمع من خلال تعزيزها للنشاطات المسطرة من قبل المؤسسات الثقافية.

توصيات: من خلال هذه الورقة البحثية نقدم جملة التوصيات التالية:

*ضرورة تدعيم المؤسسات الثقافية بالآليات والوسائل والمعدات اللازمة لتكريس السياسات الثقافية.
*ضرورة تشجيع المؤسسات الثقافية على تطبيق السياسات الثقافية وذلك من خلال النشاطات المبرمجة.

*ضرورة تعزيز دور السياسات الثقافية من خلال تضافر جهود كل مؤسسات المجتمع المعنية بالثقافة،

*وجوب عدم إهمال الموروث وتدعيم الإيداع لنشر الثقافات المحلية الجزائرية،

*يجب العمل على توسيع نشاطات المؤسسات الثقافية وذلك تعزيزا للسياسات الثقافية.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم مذكور وآخرون. (1995). معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
2. إسماعيل عرباجي. (1998). اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الثانية. الجزائر: دار المحمدية العامة.
3. بوزيان عبد الغني، هارون منصر. (2021). الحاجات الثقافية للشباب الجزائري: دراسة في استدامات البرامج الثقافية التلفزيونية . مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، مج06، ع03.
4. حاج مُحَّد بن عدة. (2019/2018). آفاق المؤسسة الثقافية في نظام السوق متحف الفن الحديث والمعاصر ماما بالجزائر العاصمة أنموذجا (دكتوراه). مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
5. حسام فازولا. (2000). السياسات الثقافية: النشأة التطور العقلانية. مصر: مؤسسة حرية الفكر والتعبير.
6. دينيس كوش تر:منير السعيداني. (2007). مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. بيروت : المنظمة العربية للترجمة.
7. سفيان لوصيف. (دت). السياسة الثقافية: بين نظرية المفهوم والفعل المؤسساتي. سطيف2: مقال مجلة.
8. عبد السلام بغزيم، خلدون بايع راسو. (2023). السياسة الثقافية: مقاربة سوسيولوجية. باتنة: مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج8، ع1.
9. عماد أبو غازي. (2011). السياسات الثقافية في زمن التحولات. مصر : وزارة الثقافة المصرية.